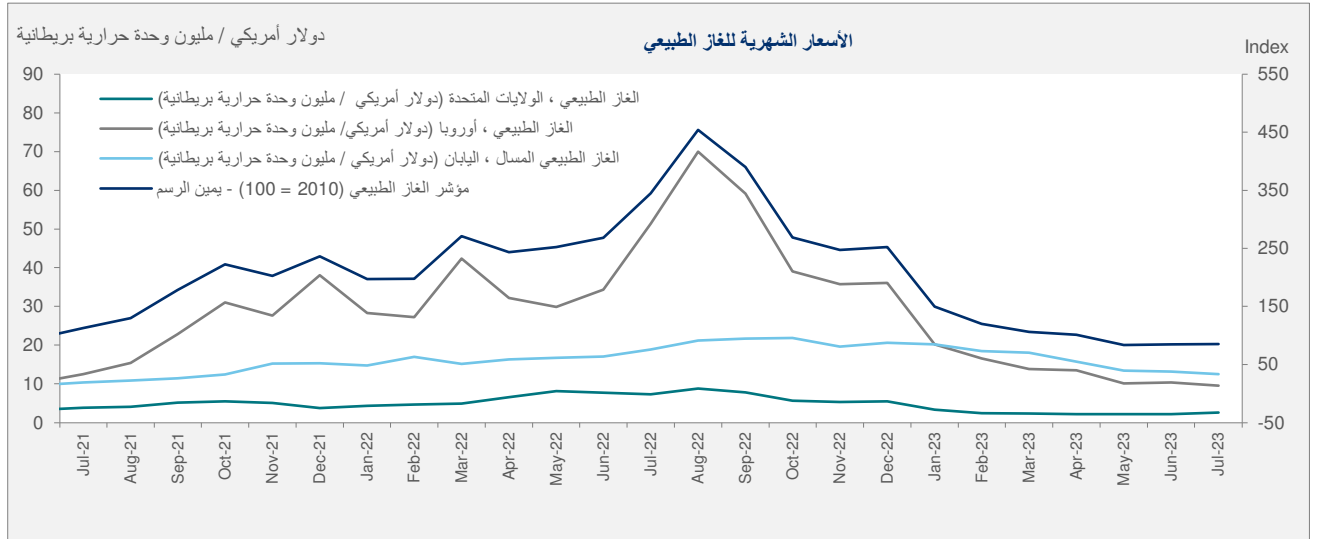


أغسطس 2023

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق الغاز الطبيعي العالمية

أسعار الغاز الطبيعي تبقى متراجعة على خلفية تزايد المخزونات ...

استمرت أسعار الغاز الطبيعي في الانخفاض منذ بداية العام وخلال الربع الثاني من العام 2023 على الرغم من التحذيرات والمخاوف من أن الشتاء البارد والتوترات الجيوسياسية قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار مرة أخرى. وانخفض مؤشر الغاز الطبيعي الشهري للبنك الدولي بنسبة 66.4 في المائة للنصف الأول من العام 2023 مما يؤكد ضعف المعنويات العالمية للسلعة. كما أدى انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي على خلفية المخاوف المتعلقة بتباطؤ الاقتصاد العالمي إلى الضغط على أسعار الغاز الطبيعي مما ساهم في تراجعها في النصف الأول من العام 2023. وانخفضت أسعار الغاز الطبيعي بعد التقلبات الحادة التي شهدتها الأسعار خلال العام الماضي على خلفية تداعيات الصراع بين روسيا وأوكرانيا. حيث أدى الصراع إلى إعادة تنسيق أوضاع الطاقة العالمية نتيجة للعقوبات المفروضة على صادرات الطاقة الروسية وكذلك الدول الأوروبية التي تبحث عن مصادر بديلة للطاقة خارج روسيا. إلا أنه في ظل استمرار الصراع بين روسيا وأوكرانيا ووصول إمدادات الغاز الطبيعي الجديدة بصفة رئيسية من الولايات المتحدة إلى أوروبا، استقرت أسعار الغاز.

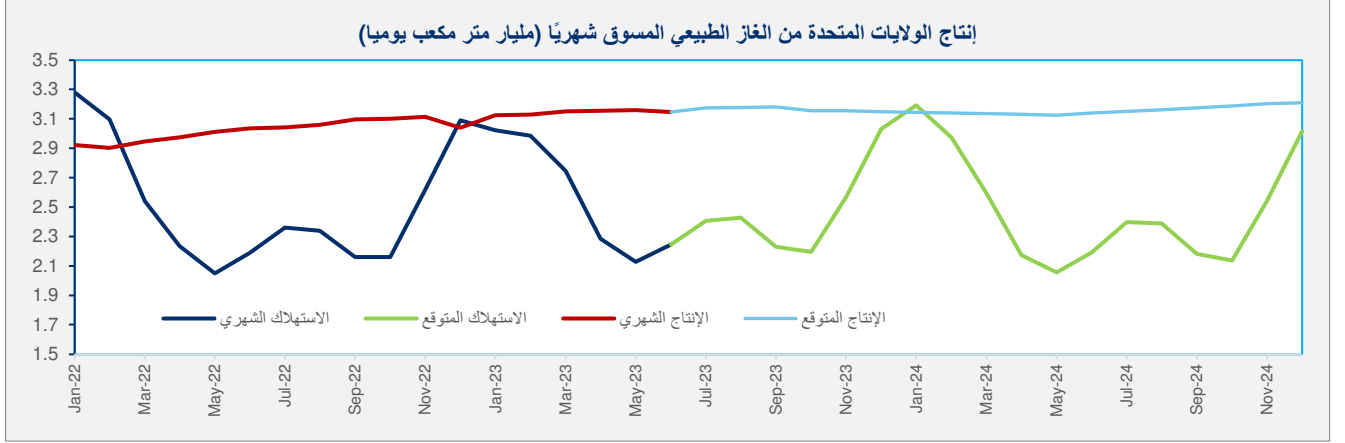


المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

ووفقاً للبنك الدولي، انخفضت أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة لشهر يوليو 2023 بنسبة 64.8 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 2.55 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وبالمثل، انخفضت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبية لشهر يوليو 2023 بنسبة 81.4 في المائة على أساس سنوي ليصل المتوسط الشهري إلى 9.55 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بينما تراجع متوسط سعر الغاز الطبيعي المسال الياباني لشهر يوليو 2023 بنسبة 33.8 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 12.49 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

أما على صعيد استهلاك الغاز، تحرك الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي نحو إعادة التوازن البطيء خلال موسم التدفئة 2023/2022 نتيجة لصدمة الإمدادات الناجمة عن الصراع بين روسيا وأوكرانيا. وأدى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي إلى التحول من استخدام الغاز الطبيعي إلى الفحم لعدد من قطاعات الطاقة المختلفة في العديد من المناطق في أوروبا وجنوب آسيا. وأدى هذا التحول لاستخدام الفحم إلى ترسيخ انخفاض استهلاك الغاز الطبيعي مما أدى إلى انخفاض أسعار الغاز.

وبالمقارنة، تزايد استهلاك الولايات المتحدة من الغاز بنسبة هامشية بلغت 0.6 في المائة على أساس سنوي خلال فصل الشتاء 2023/2022 (ديسمبر - فبراير) بدعم رئيسي من الانخفاض الحاد الذي شهدته درجات الحرارة خلال شهر ديسمبر. وأدى الانخفاض الحاد لدرجات الحرارة خلال فصل الشتاء إلى تزايد هائل في وتيرة استهلاك الغاز الطبيعي حيث ارتفع الطلب على التدفئة في القطاعات التجارية والسكنية مما أدى بدوره إلى ارتفاع الأسعار. إلا أن هذا الارتفاع في الطلب سرعان ما اتخذ اتجاهًا معاكسًا نتيجة لاعتدال درجات الحرارة خلال الربع الأول من العام 2023.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

ومن المتوقع أن يشهد إنتاج الغاز الطبيعي العالمي، الذي ظل ثابتاً على مدار العام 2022، نمواً هامشياً من 4033 مليار متر مكعب في العام 2022 إلى 4037 مليار متر مكعب في العام 2023، وفقاً لمنتهى الدول المصدرة للغاز، بصدارة الولايات المتحدة وإفريقيا والشرق الأوسط. كما من المتوقع أن يرتفع إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في أمريكا الشمالية من 1215 مليار متر مكعب في العام 2022 إلى 1279 مليار متر مكعب في العام 2023، بينما من المتوقع أن يرتفع إنتاج الغاز الطبيعي في دول الشرق الأوسط من 685 مليار متر مكعب إلى 702 مليار متر مكعب في العام 2023. وبالمقارنة، فإنه من المتوقع أن ينخفض إنتاج الغاز في دول رابطة الدول المستقلة بنسبة 2.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 814 مليار متر مكعب في العام 2023 متأثراً بصفة رئيسية بتراجع الكميات الواردة عبر خط أنابيب الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا.

وفي الوقت الذي تراجع فيه الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا والولايات المتحدة، زاد استهلاك الصين من الغاز الطبيعي منذ بداية العام 2023. إذ ارتفع استهلاك الصين من الغاز الطبيعي بنسبة 5 في المائة على أساس سنوي إلى 162 مليار متر مكعب خلال الفترة الممتدة ما بين يناير إلى مايو 2023 وفقاً لمنتهى الدول المصدرة للغاز. وساهم تعافي الاقتصاد الصيني من تدابير الإغلاق الصارمة خلال العام 2022، كما أن زيادة استهلاك قطاع الطاقة من الغاز الطبيعي نتيجة لانخفاض إمكانية الوصول إلى الطاقة الكهربائية قد ساهم في تعزيز نمو استهلاك الغاز الطبيعي في الصين. وأدى تزايد استهلاك الغاز الطبيعي في الصين إلى زيادة وارداتها من الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب. وبلغ المتوسط الشهري للغاز الطبيعي الوارد إلى الصين عبر خطوط الأنابيب 5.1 مليار متر مكعب على مدار الخمسة أشهر الأولى من العام 2023 مقابل 5.0 مليار متر مكعب في العام 2022. وبالمثل، نمت واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال بوتيرة سريعة خلال النصف الأول من العام 2023 لتصل إلى أعلى مستوياتها المسجلة في يونيو 2023، إذ بلغت 6.2 مليون طن متري مقابل 4.4 طن متري. وبصفة عامة، شهدت واردات الغاز الطبيعي المسال في مناطق آسيا والمحيط الهادئ نمواً هائلاً خلال النصف الأول من العام، إذ ارتفعت بنسبة 2.3 في المائة لتصل إلى 129.38 مليون طن متري من الغاز الطبيعي.

ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، شهد استهلاك الغاز الطبيعي في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة أعلى معدل انخفاض تم تسجيله على الإطلاق خلال موسم التدفئة للعام 2023/2022، منخفضاً بنحو 55 مليار متر مكعب على أساس سنوي. وأوضحت وكالة الطاقة

الدولية أن توقعات انخفاض الطلب على الغاز في أوروبا التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستكون مدفوعة بانخفاض استخدام الغاز في قطاع الطاقة. وحتى الآن في النصف الأول من العام 2023، انخفض الطلب الأوروبي على الغاز بنسبة 10 في المائة أو ما يعادل 30 مليار متر مكعب. كما أنه وفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز، انخفض استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي بنسبة 12 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2023 ليصل إلى 18 مليار متر مكعب. ويعزى انخفاض استهلاك الكتلة من الغاز في المقام الأول إلى زيادة إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح مما أدى إلى تباطؤ استخدام الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء. وانخفض استهلاك الغاز الطبيعي في ألمانيا، أكبر مستورد للغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي، بنسبة 8 في المائة على أساس سنوي في النصف الأول من العام 2023 ليصل إلى 41 مليار متر مكعب. ويعزى انخفاض استهلاك الغاز في ألمانيا خلال النصف الأول من العام بصفة رئيسية إلى الظروف الجوية الملائمة والاستخدام الفعال لمصادر الطاقة المتجددة. وأشار منتدى الدول المصدرة للغاز إلى أن مصادر الطاقة المتجددة بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية شكلت نحو 55 في المائة من توليد مزيج الطاقة الألماني في يونيو 2023. أما من حيث استهلاك الغاز الطبيعي على مستوى القطاعات المختلفة، انخفض استهلاك القطاع الصناعي الألماني للشهر الثالث عشر على التوالي بنسبة 8 في المائة على أساس سنوي خلال يونيو 2023. وبالمثل، شهد القطاع السكني / التجاري في ألمانيا انخفاضاً في استهلاك الغاز بنسبة 19 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2023 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى الالتزام الصارم بلوائح الاتحاد الأوروبي التي تدعو إلى خفض الطوعي لاستهلاك الغاز بنسبة 15 في المائة.

ووفقاً لأحدث توقعاتها للطاقة على المدى القصير، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يتراجع استهلاك الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة في العام 2023 بنسبة 0.6 في المائة مقارنة بكمية الاستهلاك في العام 2022 ليصل إلى 89.02 مليار قدم مكعب يومياً (2.52 مليار متر مكعب يومياً) مما يعكس انخفاض الاستهلاك المتوقع للقطاع الصناعي.

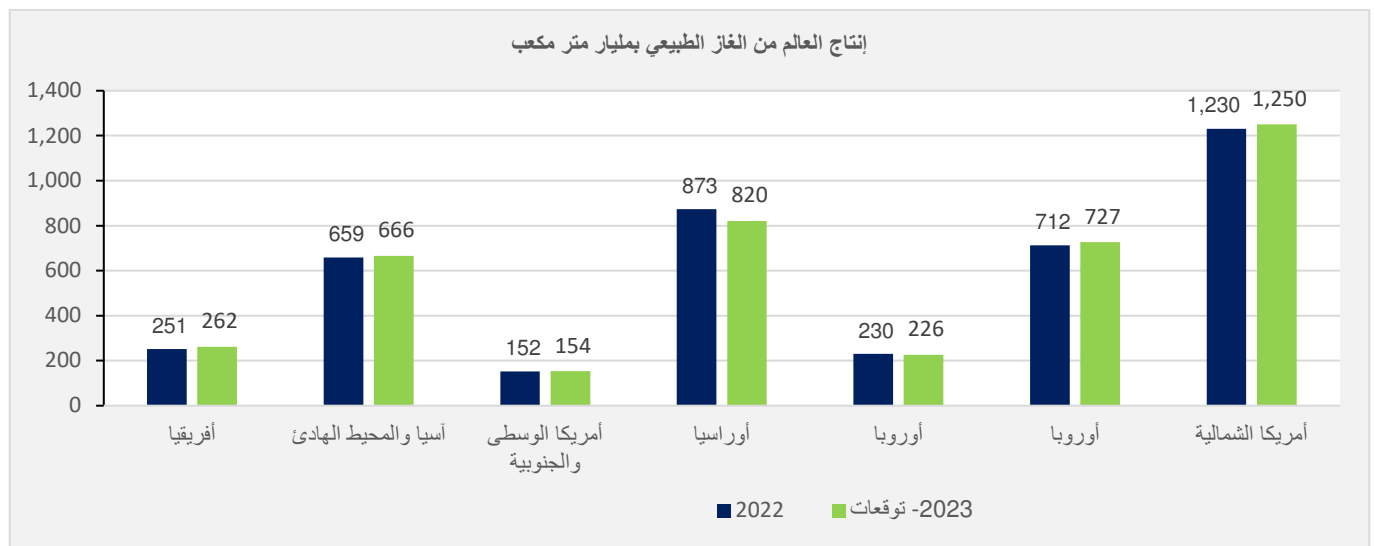
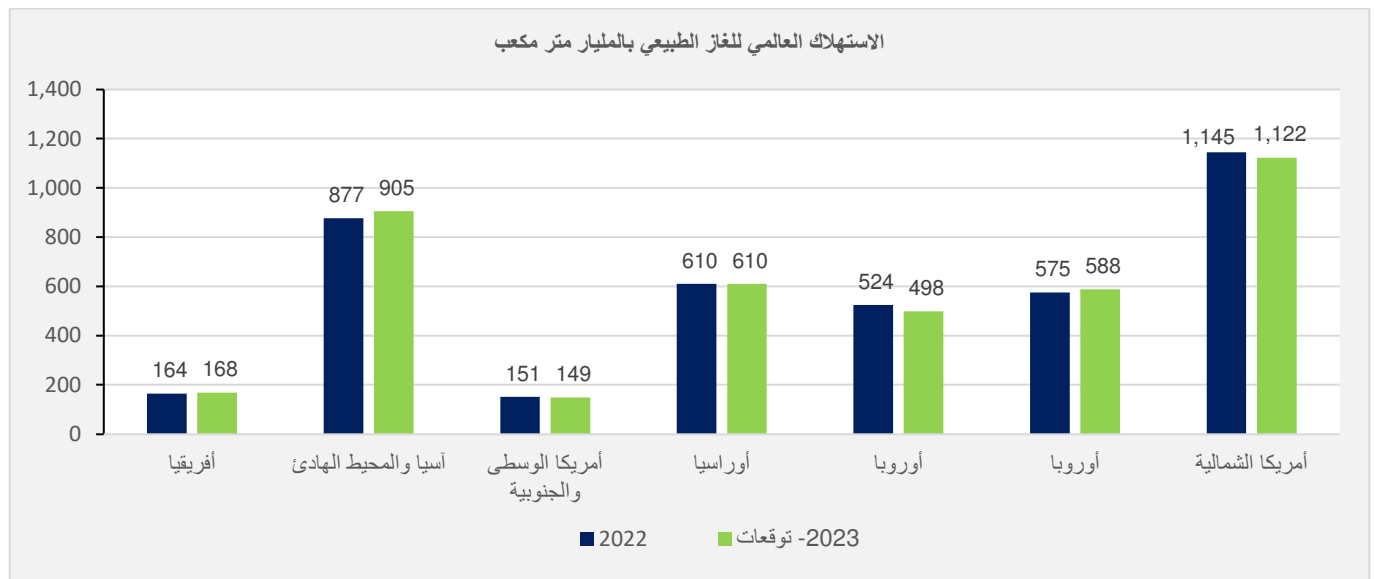
توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية - الغاز الطبيعي الأمريكي - الإمدادات والاستهلاك (مليارات قدم مكعب يومياً)				
توقعات-2024	توقعات-2023	2022	2021	
102.40	102.35	98.13	94.57	الإنتاج المسوق
87.81	89.02	88.53	83.90	لستهلاك
13.31	12.04	10.59	9.76	صادرات الغاز الطبيعي المسال
3.29	2.62	6.42	3.91	أسعار هنري هب الفورية (دولار أمريكي / ألف قدم مكعب)

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

وبالمقارنة، خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعات الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي للعام 2023، متوقعة انخفاضه بنسبة 7 في المائة إلى 489 مليار متر مكعب، أي بانخفاض أعمق مقارنة بتوقعاتها السابقة البالغة 5 في المائة. كما تقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يصل الإنتاج المسوق للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة إلى 102.35 مليار قدم مكعب يومياً (2.9 مليار متر مكعب يومياً) في العام 2023، أي بزيادة قدرها 4.3 في المائة في العام 2023 مقارنة بالعام 2022. وعلى الصعيد القطاعي، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تصل حصة الغاز الطبيعي الأمريكية من توليد الكهرباء إلى نسبة 41 في المائة في العام 2023 مقابل نسبة 39 في المائة في العام 2022 قبل أن تنخفض إلى نسبة 37 في المائة في العام 2024. وفيما يتعلق بأسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يصل متوسط سعر عقود هنري هاب الفورية للغاز الطبيعي إلى نحو 2.62 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام 2023 قبل أن يرتفع إلى 3.29 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام 2024 على خلفية زيادة الطلب المتوقع على صادرات الغاز الطبيعي المسال في ظل عودة محطة فريبورت للغاز الطبيعي المسال إلى العمل بكامل طاقتها الإنتاجية بالتزامن مع الارتفاع المتوقع لاستهلاك الغاز الطبيعي في قطاع الطاقة الكهربائية. كما تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن استهلاك الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة لتوليد الطاقة الكهربائية سوف يصل في المتوسط إلى 46 مليار قدم مكعب يومياً (1.3 مليار متر مكعب يومياً) خلال شهري يوليو وأغسطس 2023.

أما على مستوى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، قامت قطر، التي كانت ثاني أكبر مصدر عالمي للغاز الطبيعي المسال بعد الولايات المتحدة في يونيو 2023، بالتوقيع على عقدين رئيسيين طويل الأجل للغاز الطبيعي المسال في العام 2023. حيث وقعت

قطر مؤخراً اتفاقية مع الصين لتوريد 4 مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال سنوياً لمدة 27 عاماً. وتضمنت الاتفاقية أيضاً شراء الصين لحصة بنسبة 5 في المائة في التوسعة الشرقية لقطر لمشروع حقل الشمال للغاز الطبيعي المسال. بالإضافة إلى ذلك، كانت الاتفاقية الثانية التي وقعتها قطر خلال العام 2023 عبارة عن عقد مدته 15 عاماً لتوريد 2 مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال سنوياً إلى بنغلاديش. وتشير التقديرات إلى أن قطر لديها طاقة غاز طبيعي مسال غير متعاقد عليها تبلغ 60 مليون طن سنوياً. كما أشارت الحكومة القطرية إلى أنها ستوقع اتفاقيات تصدير الغاز الطبيعي المسال مع العديد من الدول الأوروبية خلال العام 2023 نتيجة لدخولها لمرحلة متقدمة من المباحثات مع تلك الدول منذ العام 2022. وقد عززت قطر صادراتها من الغاز الطبيعي المسال حتى الآن في العام 2023 بدعم من انخفاض أنشطة الصيانة حتى أنها قامت بتسليم الشحنة التجريبية الأولى إلى محطة شينتيان بمدينة تانغشان لاستقبال الغاز الطبيعي المسال في يونيو 2023.



المصدر: وكالة الطاقة الدولية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقبل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرصيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست